مجلس الأمة 2012

لآخر الأخبار المحلية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Local

خلال ندوته النسائية الأولى بعنوان "حقوق المرأة الكويتية"

الشطي: تأهيل المرأة لتولي المناصب القيادية في الدولة وتفعيل دورها على جميع الأصعدة

المحامي خالد الشطي وخديجة المحميد خلال الندوة (خالد مكي)

عقد مرشح الدائرة الأولى المحامي خالد حسين الشطي ندوته النسائية الأولى والتي كانت بعنوان «حقوق المرأة الكويتية»، بمشاركة الناشطة السياسية د.خديجة المحميد، وبحضور جمع لفيف من الناشطات السياسيات والحقوقيات، وحضور مميز من ناخبات الدائرة، وذلك للوقوف على أهم ما يتعلق بالساحة السياسية من أحداث، وتفعيل دور الناخبة في العملية السياسية والانتخابية، إيمانا بدور المرأة السياسي والذي كفله الدستور الكويتي بمواده المتعلقة بحقوق المواطنة والفرد في المجتمع وعلى أساس العدالة والمساواة.

تطرق المحامي خالد الشطي في ندوته إلى العديد من القضايا وأهمها تلك المتعلقة بالقانون الكويتي وخصوصا المرتبط بشؤون المرأة الكويتية، إيمانا منه بأن القانون وتطبيقه، يحتاج منا إلى الإيمان والعمل، ومن الحكومة التفعيل وعلى جميع الأصعدة، حتى ننعم بمجتمع تجمعه الروابط بجميع أطيافها، ويحصنه القانون المطبق على الجميع ومن دون تمييز، مؤكدا على قاعدة لا يمكن الحياد عنها، وهي أن تكون تلك القوانين بمجملها، مندرجة تحت استشارة ذوي الخبرة من اهل الاختصاص وفقهاء القانون حتى يتسنى لنا أن نشرع قوانيننا محكمة تطول فائدتها جميع الشرائح الاجتماعية، وان تكون قوانين ذوي الاحتياجات الخاصة على رأس تلك الأولويات القانونية، إيمانا منه بأهمية الاهتمام بهذه الشريحة التي تحتاج منا إلى النصرة والعون، حتى نرتقي إلى مكانة الدول المتقدمة والمتحضرة والتي ساهمت كثيرا في إقرار الحلول القانونية لهذه الفئة العزيزة.

كما تناول مرشح الدائرة الأولى المحامي خالد الشطي مجموعة من القضايا السياسية المهمة والتي تتصدر أولوياته في حملته الانتخابية كتلك المتعلقة بإنشاء هيئة لمتابعة وملاحقة الأداء الحكومي، لتفعيل الدور الرقابي للنائب في مجلس الأمة، كما تطرق للتخبط الجديد الذي مارسته وزارة الداخلية بشطب المرشحين، معتبرا هذه الخطوة تدخلا غير مبرر في العملية الانتخابية التي نحن بصددها، إلا أنه أكد في المقابل على أن أي تشكيك في أحكام القضاء والمؤسسة القضائية لا يفسر إلا محاولة لإخلال الأمن الاجتماعي في البلاد، كما لفت انتباه الحضور إلى أهمية الحفاظ على الحسابات البنكية والمصرفية كونها مرتبطة بالنظام الاقتصادي في بلدنا الحبيب الكويت.

كما لم يفته أن يؤكد على قضية الميموني والتي أسرت جل عواطفنا تجاهها، وتقديمه التعازي القلبية لأهل الفقيد وذويه، مع التأكيد على تطبيق القانون بالكامل على الجناة والفاعلين لهذه الجريمة اللاإنسانية، مشيرا كذلك إلى أهمية ووجوب احترام السلطة التقديرية لأحكام القضاء وعدم مصادرة حق القاضي في إعمال سلطته التقديرية في الحكم، مستعرضا قضية البدون في الكويت بما يتناسب مع اجتثاث هذه القضية من منطلق الإنسانية ومشروعية القضية، تطبيقا للعدالة في دولة العدالة والقانون، مشيرا إلى نقطة مهمة جدا، وهي الابتعاد عن المتاجرة بهذه القضية سياسيا، وان تكون جميع تحركاتنا إنسانية في المقام الأول، والابتعاد عن أي تمييز طائفي لهذه القضية الإنسانية.

وفيما يتعلق بالشأن النسائي في القضايا التي يتبناها أكد أهمية تأهيل المرأة لتسلم مناصب قيادية في الدولة وفي جميع المؤسسات، إيمانا منه بضرورة المشاركة وتفعيل دور المرأة في جميع الميادين والأصعدة، مع ضرورة التفاني والتفاعل من قبلنا جميعا على وجه العموم والنساء على وجه الخصوص مع الأطروحات الجيدة وخصوصا تلك المتعلقة بالشأن السياسي والانتخابي، وفي لفتة جميلة، وضح المرشح الشطي إلى أن الدستور الكويتي كفل حق المرأة منذ إصداره، ولو أننا فعلنا هذه الحقوق منذ البداية لما كنا اليوم بحاجة إلى عقد الندوات لتدعيم هذا الحق الذي هضم لسنوات طوال.

من جانبها، أشادت د.خديجة المحميد بدور المحامي الشطي في تفعيل دور المرأة في القضايا ذات الصلة بالشؤون الاجتماعية والسياسية، مشددة على ضرورة المشاركة الفاعلة للمرأة في الانتخابات القادمة وان تنتقي من يؤتمن على المرحلة المهمة التي تمر بها الكويت واضعة نصب عينها الرياح العاصفة والتي عكرت صفو العملية السياسية والنشاط البرلماني في البلاد.

كما أشارت إلى مساعي الشطي الحثيثة في القضايا الإنسانية والسياسية والاجتماعية، ودوره البارز في طرحها بطرق منتظمة ومتسقة بغية الوصول إلى حلول جذرية وواقعية بعيدا عن التكسب والمتاجرة وهو ما نبتغيه دوما في نوابنا ونائباتنا في البرلمان، وكذلك منصب على النشطاء والناشطات السياسيين.

بدورها، طرحت المحامية عذراء الرفاعي قضيتين مهمتين ومتعلقتين بالمحكمة الجعفرية، فأشارت إلى ضرورة تأهيل قضاة جعفريين، وأشارت كذلك إلى اهمية الدعوة لإنشاء محكمة تمييز جعفرية، مع ضرورة تطبيق قانون الأحوال الجعفرية في المحاكم.

المحامي خالد الشطي متحدثا للحاضرات

افتتح المقر الثاني بمنطقة الصليبخات مساء أمس الأول

دشتي: تأخرنا في العديد من المجالات كالتعليم والصحة والتنمية بسبب التكسب السياسي

د.محمود دشتي على المنصة مع عريف الندوة

د.محمود دشتي مخاطبا الحضور (محمد سلطان)

جانب من الحضور

طالب مرشح الدائرة الثانية نائب مدير مستشفى ابن سينا د.محمود دشتي بضرورة تطبيق القانون في ظل عدالة اجتماعية ومساواة في تطبيقه على الجميع وكل الفئات، مشيرا الى أن أعضاء مجلس الأمة شركاء في التمييز في تطبيق القانون، بينما يجب ان يعامل الجميع بمسطرة واحدة ولا يفرق بين فئة أو أخرى، داعيا إلى الفصل بين السلطات كما جاء في المادة 50 من الدستور مع تعاونها، وقال «ان العلاج في الخارج أصبح يستخدم كورقة سياسية»، لافتا إلى أن هذا القطاع يصرف عليه من 400 إلى 600 مليون دينار سنويا، موضحا أن الصليبخات والدوحة نموذج مصغر من الكويت.

وقال د.دشتي في كلمة ألقاها خلال افتتاح مقره الانتخابي في منطقة الصليبخات تحت عنوان «الكويت تستحق منا الكثير»، ان الدستور الكويتي يحتاج إلى مزيد من الحريات، فقد توافقنا عليه منذ سنوات عديدة وهو منهج للتعامل بيننا وبين أسرة الحكم، متسائلا: «من يضمن وسط هذا العبث السياسي والمتغيرات الإقليمية الحاصلة أن يعدل الدستور ويحد من ديموقراطيتنا؟ وهل نحن مستعدون لتغيير أو تعديل الدستور لمزيد من الحريات أم للديكتاتورية؟».

وأشار الى دعوات تطالب برئيس مجلس وزراء شعبي، مبينا أن هذه الدعوات تدخل واضح وصارخ في صلاحيات صاحب السمو الأمير، بينما ما نحتاج إليه هو مجلس أمة قادر على تعديل الدستور لمزيد من الحريات، لافتا الى أن المال العام انتهك من السلطتين التشريعية والتنفيذية فهناك قضية التحويلات المليونية والتي أغلقت بمجرد استقالة وزير الخارجية والشعب الكويتي يريد معرفة هل هذه التحويلات صرفت في مكانها الصحيح؟ ولماذا صرفت من الأساس وكان من باب أولى أن السلطة التشريعية تكشف عن هذه القضية وتحقق فيها بدلا من أن يكون بعض نوابها مدانين في قضية «الإيداعات المليونية»؟ فالشعب يريد معرفة إلى أين ذهبت هذه الأموال؟ مطالبا المجلس القادم بتشكيل لجنة تقصي حقائق لكي نعرف من رشا ومن ارتشى وكم المبالغ المصروفة، ونريد معرفة هل كانت السلطة التنفيذية شريكا في إهدار المال العام أم ضالعة في هدره، لافتا إلى ضرورة اختيار من هو حريص على كشف هذه الحقائق يوم 2 فبراير.

وحول خطة التنمية قال د.دشتي «لم نر شيئا من خطة التنمية غير المكتوب فيها، وكانت ضحكا على الدقون»، مشيرا الى أن خطة التنمية يجب ان تكون مرتبطة بجدول زمني وهو ما لم يحدث في الخطة الحكومية التي اقرها المجلس على عجالة وبصم عليها أعضاؤه للضحك على الشعب، مشددا على أننا نحتاج خطة تنمية حقيقية.

متمسكون بدستورنا وديموقراطيتنا والأسرة الحاكمة ولن نتخلى عنهم مهما كانت الضغوط علينا

وكشف عن وجود خلل واضح يتمثل في أن وزارة التخطيط لا تقوم بأي دور في هذه الخطة، مشيرا إلى أن الحكومة والمجلس تسببا في «تطفيش» المستثمر الكويتي وعدم الاستثمار في بلده، وقال «اليوم الكويتيون أكثر الناس الذين يستثمرون في دول الخليج سواء من الحكومة او من القطاع الخاص والمشكلة اننا غير قادرين على الاستثمار في بلدنا»، مؤكدا أن مجلس الأمة يضع قوانين لتطفيش رأس المال وليس لجذب الاستثمار، كما يضع معوقات للاستثمار، وكذلك الحكومة أيضا تعمل على تطفيش المستثمر سواء المحلي أو الأجنبي، لافتا إلى أن الجهازين التشريعي والتنفيذي تواطآ لإجهاض أي خطة ومشاريع تنموية تحول دون تنفيذ رغبة صاحب السمو في تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري، متسائلا هل هذا التواطؤ مقصود؟

وأكد د.دشتي على أهمية دور المرأة الكويتية، وقال «إن المرأة الكويتية كان لها دور كبير في المجتمع وكان لها ادوار بطولية مشهودة على مر الأزمان، ومشاركتها في البرلمان قصيرة ومن الصعب تقييم تجربتها، ولهذا فإننا نحتاج إلى تعديل القوانين القائمة لتصل المرأة الكويتية إلى كامل حقوقها السياسية والاجتماعية. وعن الإعلام في الكويت شدد على الاحتياج الى إعلام حر يريد معرفة الحقيقة ويبحث عنها، مشددا على عدم وجود أي دور للإعلام الحكومي، واصفا أداءه بالضعيف جدا، رغم الملايين التي تصرف عليه، وقال «لا نريد الاعلام الذي يقسم المجتمع لفئات ومجاميع، بل نحتاج إلى إعلام بناء يبني ولا يهدم ويحافظ على الوحدة الوطنية».

وتطرق د.دشتي خلال كلمته الى التعليم ومدى الشعور بالرضا عن مخرجات التعليم العام، مشيرا الى ان الجميع الآن غير راض عن مستوى الخدمات التعليمية التي تقدم في مدارسنا الحكومية، مبينا أن الكثير من شرائح المجتمع الكويتي تقترض من اجل تعليم أبنائها في مدارس خاصة، لافتا الى أن مستوى الخدمات الصحية المقدمة لا يشعر المتلقي بالرضا، والنظام الصحي في البلاد متهالك ويحتاج إلى مراجعة شاملة، وتساءل: هل يعقل ان اللجنة الصحية في مجلس الأمة ليس فيها طبيب واحد، وتقوم بتشريع الأمور الصحية؟ وقال «نحتاج الى قطاع خاص قوي يشارك الوزارة في تقديم الخدمات الصحية، ونريد مجلس أمة قويا يكون على رأس أولوياته تطوير الصحة والتعليم».

وقال د.دشتي «أحمل في جعبتي هم إصلاح النظام الصحي في الكويت، لأننا اليوم نتعامل مع نظام صحي قديم متهالك لا يفي بما يجب خلال هذه الحقبة الزمنية، فالنظام الصحي يحتاج إلى مراجعة بداية من الهيكل التنظيمي لوزارة الصحة ونهاية بثقافة المجتمع الصحية»، مشيرا إلى أن الهيكل التنظيمي في الصحة يحتاج إلى العديد من المقومات منها إقرار مشروع الهيئة العامة للصحة الذي بدوره سيقوم بتخفيف العبء على الوزارة، فضلا عن إعادة توزيع ميزانيات الصحة، حيث توجد قطاعات صحية تستهلك ميزانيات كبيرة والناتج عنها يعود على فئة معينة، مثل العلاج بالخارج والمجلس الطبي العام، حيث يستهلك العلاج بالخارج سنويا من 400 إلى 600 مليون دينار، إلى جانب انه أصبح يستخدم كورقة سياسية يستفيد منها بعض الفئات، ولذلك لابد من إحلال الهيكل التنظيمي وكذلك إقرار الهيئة العامة للصحة ويتم نقل هذه الإدارات إليها ليخف العبء عن الوزارة، كما يجب ان تنشأ جهة رقابية مستقلة تراقب الوزارة، بدلا من إدارة رقابة الجودة الموجودة في الوزارة والتي يعني وجودها أن تكون الوزارة الخصم والحكم في آن! فهي تقيم الخدمة الصحية ولذلك يجب ان تكون جهة مستقلة، وتتفرغ وزارة الصحة لتقديم الخدمة وتطويرها فقط، مشددا على أهمية اتاحة الدور للقطاع الخاص الذي يجب أن يكون شريكا في البنية التحتية، ويجب أن نثقف المجتمع ثقافة صحية ونعلمه الثقة في الرعاية الصحية الأولية، والإعلام الصحي الكويتي، فعلى سبيل المثال المشكلة التي تم طرحها عن السحايا مؤخرا، هي مشكلة بسيطة للغاية وتحدث في كل مكان إلا أنها ضخمت لعدم ثقة الناس بالجهاز الإعلامي الصحي، ولهذا نحن نحتاج إلى مراجعة كاملة للنظام الصحي وطريقة تقديمه بالكويت وان شاء الله إن كتب الله لي النجاح فسيكون من أولوياتي.

وحذر د.دشتي من التهاون في التمسك بالدستور، وقال اليوم نحن متمسكون بدستورنا وبالأسرة الحاكمة والديموقراطية والتي لن نتخلى عنها مهما كانت الضغوط علينا، فالمقصود أن نعاني من التأخر في حياتنا من تعليم إلى صحة وتنمية واقتصاد من أجل التكسب السياسي، في حين أننا اليوم لدينا بدائل دستورية وقانونية وحلول في داخل البرلمان وبيت الحكم والحكومة توصلنا إلى الازدهار والتطور، مبينا أن هناك الكثير من المشاريع والكفاءات التي يمكن الاعتماد عليها، مضيفا ان ما نفتقده بحق هو التفكير في بناء البلد، وابتعاد بعض السياسيين عن التفكير في المدخرات ونصيبهم من تركة البلد ومشاريعهم ومؤسساتهم وشركاتهم، وليس في الكويت وأهلها، مشددا على حاجة البلاد إلى تضافر الجهود بعيدا عن الطائفية، داعيا إلى الوحدة في ظل ما نشهده من دخولنا منعطفا سياسيا يحتاج إلى الوقوف بتحد للنهوض بالوطن من خلال وضع خطط التنمية المستدامة التي لا تتغير بتغير الأشخاص أو حل حكومة او برلمان بل نحتاج إلى تنمية بشرية حقيقية.

● حنان عبدالمعبود

الحضور خلال ندوة د.محمود دشتي

جانب من الحاضرات في ندوة خالد الشطي